

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ١٨) يوم الخميس ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ - ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٠ (السنة التسعون)

إزادات سلطانية - قوانين - مراسيم عالية - قرارات

ملخص	مرسوم بتزيات قضاة وأعضاء نيابة لدى المحاكم الأهلية .
قانون نمرة ١٢ لسنة ١٩٢٠ بتقرر رسوم مؤقفة ورسوم إضافية على ضرائب الأقطان بمديرية المنوفية .	مرسوم بتعيينات وتنقلات قضاة بالمحاكم الأهلية .
قانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٢٠ ببيان الأحكام المتعلقة بالتعليم التي يقتضى تنفيذها حدود مراسيم وبتعديل نظام المجلس الأعلى للمعارف العمومية .	مرسوم بتزيع ملكية قطعى أرض لازمتين لتوسيع شارع المطرية بقسم الوايل بمدينة القاهرة .
قانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٢٠ بشأن تطبيق الاستات .	قرار بتدبير قاضين للاشتغال بمحكمة الاستئناف الأهلية .
مرسوم بتعيين أعضاء في المجلس الأعلى للمعارف العمومية .	قرار بتعديل يوم جلستين مدينتين بمحكمتين جزئيتين .
	قرار بشأن الانضمامات البلدية بمدينة الاسكندرية .
	قرار بتحديد مواعيد امتحان طلبة مدرسة الطب البيطرى الخ ...
	قرارات باحتياطات ضد الطاعون البقرى .

قانون نمرة ١٢ لسنة ١٩٢٠

بتقرر رسوم مؤقفة ورسوم إضافية على ضرائب الأقطان بمديرية المنوفية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يولييه سنة ١٩١٣ وعل القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩١٤ القاضى بتقرر رسوم مؤقفة بنسبة خمسة فى المائة من ضرائب الأقطان بمديرية المنوفية لمدة خمس سنوات من أول يناير سنة ١٩١٥ وعلى قرارى مجلس مديرية المنوفية الصادرين فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ و ١٢ يناير سنة ١٩٢٠

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافق رأى مجلس الوزراء ،
ومننا بما هوآت :

مادة ١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأقطان بمديرية المنوفية الرسوم المؤقفة التى قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة فى المائة لمدة خمس سنوات وثلاثة أشهر من أول يناير سنة ١٩٢٠

٢ - تحصل أيضا رسوم إضافية بنسبة واحد فى المائة من ضريبة الأقطان لمدة سنتين من أول أبريل سنة ١٩٢٠

٣ - تحصل الرسوم المذكورة فى كل سنة مع أتعاض الأموال وبسببها .

٤ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدر برأى عابدين فى أول جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ (٢١ فبراير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية

يوسف وهبة

وزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

قانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٢٠

ببيان الأحكام المتعلقة بالتعليم التى يقتضى تنفيذها صدور مراسيم وبتعديل نظام المجلس الأعلى للمعارف العمومية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالم الصادر فى ٩ مارس سنة ١٨٩٦ الذى صدرت بتعديله أوامر عالية متتالية والمتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للمعارف العمومية وبيان اختصاصاته وتأليفه ،

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ، وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافق رأى مجلس الوزراء ، ومننا بما هوآت :

مادة ١ - جميع اقتراحات وزير المعارف العمومية التى تناول المسائل الآتية تعرض على مجلس الوزراء للتصديق عليها بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للمعارف العمومية المنصوص عنه بالمادة التالية إذا دعت الحال الى ذلك وبسرى العمل بها بمرسوم بعد أخذ رأى الجمعية التشريعية :

- (أولاً) الشروط الأساسية لقبول التلاميذ بالمدارس ؛
- (ثانياً) خطط الدراسة (بيان مواد التدريس والوقت الذى تدرس بها تلك المواد وعدد الحصص التى تخصص لها فى الأسبوع) ؛
- (ثالثاً) الشروط الأساسية لامتحانات آخر السنة والامتحانات النهائية بالمدارس على اختلاف أنواعها وكذلك لامتحانات العمومية ؛
- (رابعاً) القفبات التأديبية .

٢ - يؤلف المجلس الأعلى للمعارف العمومية على الوجه الآتى :

الوزير (رئيس) ؛

المستشار ؛

وكيل الوزارة ؛

سبعة أعضاء يسمون بمرسوم يناء على طلب الوزير .

ويجوز للمجلس الأعلى أيضا أن يضم اليه على سبيل الاستشارة المختصة وللمجلس بعض مسائل معينة كل شخص آخر يرى فائدة من معونه .

٣ - يرخذ رأى المجلس الأعلى فى المسائل الآتية :

(أولاً) مشروعات ميزانية المعارف العمومية ؛

(ثانياً) إنشاء دور للتدريس أو تحويلها أو إلغائها ؛

(ثالثاً) مشروعات قوانين التعليم ولوائحها وكذلك نتائج الدراسة .

ويجوز أخذ رايه أيضا فى جميع المسائل الأخرى التى قد يرضها عليه وزير المعارف العمومية .

٤ - لا تكون مناقشات المجلس الأعلى صحية إلا إذا زاد عدد الحاضرين من أعضائه على النصف واحدا على الأقل وتكون قراراته باطلية الآراء وعند التساوى يكون رأى الرئيس مرجحا . ويقوم أحد أعضاء المجلس بوظيفة كاتب أسرار .

٥ - تلغ الأوامر العالية الصادرة فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ و ٢٨ مارس سنة ١٨٨١

و ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢ و ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ١٢ مارس سنة ١٨٩٢ و ٩ مارس

سنة ١٨٩٦ و ٢١ أبريل سنة ١٩١٢ وكذلك القوانين نمرة ٢١ لسنة ١٩٠٦ ونمرة ١١

لسنة ١٩٠٧ ونمرة ٥ لسنة ١٩١٠

٦ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويجب العمل بموجبه بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر برأى عابدين فى أول جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ (٢١ فبراير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

يوسف وهبة

وزير المعارف العمومية

بجى إبراهيم